مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1279- 1304

الحركات النسوية ورهانات تمكين المرأة في التوجهات التنموية الحديثة

Feminist Movements and the Challenges of Empowering Women in Modern Development Trends

رندة شاوي، جامعة سطيف2، الجزائر، chaouiranda89@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/21 تاريخ قبول المقال: 2021/12/26 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

الملخص:

إن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي كآلية لتمكين المرأة، نتيجة حتمية تبنّاها الفكر النسوي بعد ما لامسه من تهميش واستبعاد للمرأة من الاستراتيجيات التنموية، ما شكّل أرضية خصبة لظهور العديد من الحركات النسوية تنادي بالمساواة بين الجنسين في فرص التنمية وتوزيع الأدوار بينهما بعيدا عن الصورة النمطية المجتمعية عبر إدراج النوع الاجتماعي كركيزة أساسية في التسطير للعمليات التنموية. لتصبح إشكالية تمكين المرأة تتمحور في مشكلة الأدوار التقليدية وتقسيم العمل بين الجنسين المؤسس على مفاهيم خاطئة حول إمكانات كل منهما في المجتمع. كما جعلت مساعي النسويات في تمكين المرأة و تحسين وضعها يتعدى مجرد منحها فرصا متساوية مع الرجل في المكانة والوظائف إلى تغيير هيكل المجتمع بأسره.

الكلمات المفتاحية: الحركات النسوية.، النوع الاجتماعي.، تمكين المرأة.، التنمية.

Abstract:

The integration of the gender approach as a mechanism for empowering women is an inevitable result that feminist thought has adopted after marginalizing and excluding women from development strategies. This formed a fertile ground for many feminist movements calling for gender equality in development opportunities and the distribution of roles between them, away from the societal stereotype, which includes gender as a basic pillar in the development processes. Thus, the problem of women's empowerment has become centered on the problem of traditional labor roles and their division between the genders, which is based on misconceptions about the potential of each of them in society. The gender approach integration has also made feminist endeavors to empower women go beyond giving them equal opportunities with men in status and jobs to changing the structure of society as a whole.

Key words : feminist movements; gender; women empowerment; development

المقدمة:

إن مسالة النضال النسوي والمطالبة بإنصاف المرأة تأتي في مقدمة القضايا التي أثارت اهتمام الباحثين والأكاديميين المهتمين بقضايا المرأة والتنمية. خاصة بعد ما أفصحت الدراسات النسوية على أنّ أزمة النّوع الاجتماعي تأتي في مقدمة مشاكل الوطن العربي والغربي على حد سواء، وتفاقمت عن طريق القيم والممارسات القائمة على تهميش المرأة وتكريس التمييز بين الجنسين في التنمية. ما شكل أرضية خصبة لظهور مجموعة من الحركات النسوية، وجهت جل مساعيها نحو النهوض بحقوق المرأة وإشراكها كفاعل أساسي في الحياة العامة.

فبعد مناداتها بأهمية تحرير المرأة من الهيمنة التقليدية ذات صبغة ذكورية والنسق السوسيوثقافي الأكثر تقزيما لدورها، ساهمت في صياغة استراتيجيات تنموية تقوم أساسا على فكرة تمكين المرأة، والتي جاءت تحت طائلة مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي نصت على ترقية حقوق المرأة والعمل على تمكينها على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عبر تبنّيها لمقاربة النوع الاجتماعي في التنمية، لاعتقادها أنّه من أكثر المفاهيم اعترافا بأهمية أدوارها خارج إطار الأدوار النمطية. وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على المجهودات التي بذلتها الحركات النسوية في سبيل القضاء على القهر المتصل بالنوع البيولوجي والمضطهد للمرأة كتوجه نحو إنصافها بعد إزالة التفاوت الجنسي بين المرأة والرجل.

في هذا السياق، تأتي ورقتنا البحثية لتسليط الضوء على الحركات النسوية وإسهاماتها في تمكين المرأة، إلى جانب استقراء مجهوداتها وابرز التحديات التي واجهتها. وذلك في إطار الإجابة عن إشكالية أساسية مفادها: ما هي رهانات الحركات النسوية لتمكين المرأة في التنمية؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ، ارتأينا هيكلة الدراسة إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي إلى الحركات النسوية

المبحث الثاني:النوع الاجتماعي وتمكين المرأة: وجهان لعملة واحدة

المبحث الثالث: قراءة في مجهودات الحركات النسوية لتمكين المرأة في التنمية

لنخلص في الأخير إلى الخروج بجملة من النتائج تقودنا إلى اقتراح عدة توصيات واقتراحات.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي إلى الحركات النسوية

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نبرز مفهوم الحركات الاجتماعية، الأسس التي تقوم عليها ووظائفها باعتبارها اللبِنة الأولى لظهور الحركات النسوية، ثم إبراز مفهوم الحركات النسوية وبعض الملامح المميزة لها. مع التطرّق على أهم اتجاهاتها وفقا لمنظور مجموعة من المهتمين بموضوع الحركات النسوية وقضايا المرأة والدارسين لها.

المطلب الأول: الحركات الاجتماعية

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الحركات النسوية تعتبر إحدى نماذج الحركات الاجتماعية ، فإنّ الحديث عنها يقودنا – لزاما– إلى ضرورة التعريج على مفهوم الحركات الاجتماعية حتى تتاح لنا فرصة استيعاب الحركات النسوية بصيغة ابسط.

أولا: مفهوم الحركات الاجتماعية

إن ظهور الحركات الاجتماعية جاء كنتيجة لتراكم عدة عوامل، منها ما له علاقة بالأوضاع السياسية والأمنية، ومنها ما يتعلق بالحقوق والحريات الاجتماعية والسياسية. في حين نجد بعضها يرتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في محاولة لإحلال أوضاع حياتية أفضل من تلك الأوضاع القائمة في حد ذاتها.

لقد اختلف علماء الاجتماع في تعريفهم للحركة الاجتماعية حيث عرفها " **بلومر**" على أنها ذلك الجهد الجماعي الذي يهدف إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين. انطلاقا من اعتقاده أنها تجسد فكرة مشروع جماعي لاستحداث نظام جديد للحياة. مصدرها عادة يكون عدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إحلال نمط مستحدث كبديل عنه أكثر توافقا مع رغباتهم واحتياجاتهم. ما يؤكد على أن الشرط الملازم لتأسيس أي حركه اجتماعيه يظل مرتبطا بفعل التغيير المستمر كتحول في الزمان.

أماّ " **آلان توران** "[1] فإنّه يجمع بين ثلاث مبادئ أساسية في تعريفه للحركات الاجتماعية تمثل في مبدأ هوية الحركة ، مبدأ خصومة الحركة، ثم مبدأ رؤيا الحركة أو غايتها الاجتماعية

1 – مبدأ الهوية: وهو يتمثل في المجموعة المطلبية أي المصالح التي تسعى الحركة الاجتماعية للدفاع عنها، مثل الحركات النسائية لمناضلة من اجل تحرير النساء، أو المطالبة بإلغاء قوانين أو تعديلها، مع إمكانية تغيير هذه المجموعة مع تطور الحركة.

[1] **آلان توران:** يعتبر من أبرز دارسي الحركات الاجتماعية خاصة الطلابية والعمالية والنسائية منها

2 – مبدأ الخصومة: يعتبر مبدأ رئيسي لكل حركة اجتماعية، ويتمثل في تحديد قوى الخصم أو تلك المناهضة لأهداف الحركة الاجتماعية. وقد يتم تعديل هذه القوى في سيرورة الحركة وفقا لأهدافها العامة وخططها العملية.

3 – مبدأ الرؤيا: وهو يشير إلى مجموعة القيم والمرجعيات الإيديولوجية[1]

كل هذه المبادئ تقودنا إلى الاعتراف بان مصطلح الحركات الاجتماعية يتسّم بالشمول ويحمل في طياته إشارة إلى العمل الجماعي أكثر من الإشارة إلى القيم التي تحملها هذه الصيغ.

ثانيا: أسس الحركات الاجتماعية

على الرغم من اختلاف المهتمين بدراسة الحركات الاجتماعية في ضبط مفهوم محدد للحركات الاجتماعية. إلا أنها تتفق على مجموعة من الأسس التي تقوم عليها أهمها:

1 – تقديم برنامج إصلاحي للمجتمع، يتضمن بالضرورة تغييرا في القيم بغرس قيم جديدة أو إعادة ترتيب القيم القديمة

2 – تحقيق الإشباع لأعضاء الحركة الاجتماعية، بما يعوّضهم عن الشعور بعدم الرضا عن وضعيتهم

3 – تكوين علاقات وبناء سلطة جديدة، وهو ما يشمل تغيير وبناء مكانة الطبقات في المجتمع.[2]

ثالثا: وظائف الحركات الاجتماعية

انطلاقا مما سبق التطرّق إليه، يمكن اختزال الوظائف الأساسية للحركات الاجتماعية (كما حدّدها " **آلان تورين**") في:[3]

1 – وظيفة الوسيط: بين الأفراد والمجموعات من ناحية، والمؤسسات من ناحية أخرى

2 – وظيفة التوعية: بالاستناد إلى الضمير الجماعي واستهدافه

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا: " **الحركات النسائية في العالم العربي**"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 08

[2] علي شبيطة، "**مفهوم الحركات الاجتماعية**"، مقرر دراسي في إطار التكوين البيداغوجي والتقني للأساتذة الجدد، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=1268 يوم 15-08-2021 على الساعة 19:20

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 08

3 – **وظيفة الضغط:** على المؤسسات والمجتمع لتلبية المطالب

المطلب الثاني: النظرية النسوية: الخصائص والاتجاهات

تعتبر الحركات النسوية من ابزر الحركات الاجتماعية التي شهدها العالم لما لها من آثار في إعادة هيكلة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي خاصة في القرن العشرين. بعد اجتهادها في النضال لأجل النهوض بقضايا المرأة وإعادة النظر في مكانتها والاعتراف بأدوارها كشريك أساسي فاعل في التنمية.

أولا: مفهوم النسوية

النسوية: قُدِمت لهذه الكلمة عدّة تعريفات سنقدّم منها اثنين أحدهما محايد والآخر تقدمه إحدى أبرز قائدات الحركة النسوية في العالم.

أوّلها ما ورد في معجم "**أوكسفورد**" بأنها: الاعتراف بأن للمرأة حقوقًا وفُرَصًا مساوية للرجل، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية[1]. أما النَّسَوية الكندية الشهيرة " **لويز توبان**" فتعرفه تعريفًا بعيدًا كل البعد عن التعريف القاموسي إذ تعتبرها عملية انتزاع وعي فردي بدايةً ثم جمعي، متبوع بثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية محددة [2].

كما يستند التعريف العام للنسوية **(Feminism)** إلى الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة لأي سبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظم شئونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتماماته. وتعتبر النسوية حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية والتاريخية. وقد حظيت أهدافها بتأييد في شتى أنحاء العالم. ويمكن تقييم مدى فعالية النسوية إذا ما نظرنا إلى الخطاب النسوي ومدى تفعيله في التفكير على المستوى الحياة اليومية. وقد كان من التحديات الصعبة التي واجهت الباحثات النسويات تعريف النسوية داخل الأسوار الأكاديمية وتحديد مفاهيمه المستخدمة[3].

على الرغم من اختلاف التعريفات المقدمة للحركات النسوية لا أنها تتفق على أنها حركات اجتماعية تسعى إلى تحقيق مطالب إستراتيجية، كفيلة بإزالة التمييز واللامساواة بين الرجال والنساء في مختلف مجلات

[1] محمود البتانوني،أمين مرعى: "**مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به**"مقرر دراسي،علم الاقتصاد، جامعة عين شمس،ص 3

[2] السيد حنفي عوض: " **الحركات الرادكالية النسائية وتحديات سوق العمل** "، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013

[3] علياء شكري وآخرون : "**علم اجتماع المرأة**"، مكتب زهراء الشرق، القاهرة، د.س، ص 5.

الحياة، وتهيئة بيئة تمكينية، تساهم في بناء قدراتهم الإنتاجية والإبداعية على حد سواء. تتميز هذه الحركات بقدر من التنظيم والاستمرارية والقدرة على إدخال التغيير المنشود[1]

ثانيا: خصائص الحركات النسوية

إن الحديث عن خصائص الحركات النسوية سيقودنا إلى الحديث – أولا– عن الخصائص العامة التي تتقاطع فيها مع باقي الحركات الاجتماعية الأخرى. التي تتمثل في:[2]

1- **البعد التقدمي:**يقصد به تطوير هذه الحركات بما يتوافق والتغيير الاجتماعي المتزامن مع أنشطتها.

2- الاستقلالية: أي النزعة الاستقلالية عن الدولة أو الأحزاب السياسية في صياغة قواعدها ومطالبها.

3- الرؤية الإستراتيجية:أي تحول الخطاب من المطالبة بالحقوق العملية للنساء كالتعليم و الصحة إلى حقوق إستراتيجية تتعلق بالمكانة والدور في المجتمع

4- المرجعية العلمانية والكونية:غالبا ما سعت هذه الحركات إلى فصل الدين عن الدولة، دون معاداته كموقف مضاد، فالنّسويات يؤيدن فكرة اعتماد المواثيق الدولية كإطار مرجعي في تشريع قوانين مدنية.

5- النخبوية:عادة ما تتشكّل هذه الحركات من نساء مثقفات ينتمين عادة للطبقات الوسطى أو العليا والتي تتمركز أكثر في المدن والعواصم الكبرى

إلى جانب هذه الخصائص التي تتميز بها على غرار باقي الحركات الاجتماعية الأخرى، فإنها تتسم بخصائص نسوية حتى وإن لم تشترك فيها جميع الحركات النسوية إلا أنها تشكل إطارها العام الذي تنشط لاجله، نذكر أهمها: [3]

1 – تتبنّى فكرة التحليل من منظور النوع الاجتماعي للقضايا التي تطرحها في إطار مواجهتها للمواقف التي تواجهها أو التي تسعى لتغييرها.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،مرجع سبق ذكره، ص 10

[2] المرجع نفسه، ص105

[3] دورية الكترونية : " **الحركة النسوية ما بين المكاسب والتحديات**"،
https://www.feedo.net/Society/SocialInfluences/ManAndSociety/FeministMovement.htm تاريخ الزيارة : 0612-2021، على الساعة : 05.45

2 – أهداف الحركات النسوية يتم صياغتها من منظور النوع الاجتماعي كونها لا تقتصر على السعي لإحداث التغيير فقط، وإنما إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

3 – المفاهيم والمبادئ التي تعتنقها الحركات النسوية تحمل إيديولوجيات نسوية بالدرجة الأولى مثل المساواة بين الجنسين، المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حقوق الإنسان، احترام حريات الآخرين وأدوارهم وغيرها من المفاهيم.

4– تشكل النساء العضوية الغالبة من الحركات النسوية سعيا منها لان تكون المرأة فاعلا وليس مفعولا به. كما يقودها عنصر نسوي يأخذ دوره المركزي عن طريق الانتخاب على أساس منهجي وفق منظور نسوي في الحركة سعيا منها لتعزيز الممارسة النسوية في مجال القيادة.

5 – الاستراتيجيات والوسائل التي تعمل الحركات النسوية وفقها تم وضعها على أساس النوع الاجتماعي، موجهة أساسا نحو تعزيز قدرات التعبئة والتفاوض لدى النساء، وإشراكهن في كل مرحلة من مراحل عملية تمكينهن.

ثالثا : اتجاهات الحركة النسوية

تطورت الحركات النسوية منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتَّى الآن تطورًا كبيرًا، وتطورت مدارسها فأصبحت لها عدة اتجاهات أبرزها:

1– اتجاه النسوية الليبرالية (الفردية): يقوم هذه الاتجاه في النظرية النسوية الفرضية البسيطة بأن جميع الناس قد خلقوا متساويين، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس، والمذهب النسائي الليبرالي يرتكز على المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادى بالإيمان بالعقلانية والإيمان بأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة، والإيمان بأن التعليم كوسيلة لتغيير وتحويل المجتمع، والإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية. وبناء على هذا، فما دام الرجال والنساء متماثلان من حيث طبيعة الوجود، إذن فإن حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضاً[1].

[1] رانيا كمال: " **اتجاهات فكرية في النظيرة النسوية**"، الحوار المتمدن، العدد 6506، 4-3-2020.

2- اتجاه النسوية الاشتراكية: لم ترفض النسوية الاشتراكية قضايا الاتجاه الفردي الليبرالي الخاصة بالحرية والمساواة، ولكنها اعترضت على تطبيق مفاهيم القيمة والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعياً عن حياتهم ككائنات اجتماعية ويدركون فقط بوصفهم أفرادا مستقلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية[1].

3- **اتجاه النسوية الراديكالية:** ظهرت هذه النظرية خلال الفترة من نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، حين أدركت الحركة النسائية مدى القهر الذي تتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من للرجال. ومن هنا يمكن القول إن الاتجاه النسوى الراديكالي جاء كرد فعل تاريخي تجاه نظريات التنظيم والاتجاه نحو حركة اليسار الجديد.يطالب الاتجاه الراديكالي للمرأة ليس فقط بمكانة متساوية مع الرجل،بل ينظر للمرأة باعتبارها تمثل إحدى الأولويات السامية، وبالتاي المطالبة بإذعان الرجل للمرأة، بل باستبعاد الرجال من عالم النساء[2].

المبحث الثاني: تمكين المرأة والنوع الاجتماعي: وجهان لعملة واحدة

إن الدارس لمسألة تمكين المرأة سيجد أنها تقترن دائما بمفهوم النوع الاجتماعي وما يرتبط به من مفاهيم. ما يجعلها ثنائية متلازمة، فالنوع الاجتماعي وتمكين المرأة يعتبران وجهان لعملة واحدة في مختلف الأطر التنموية. وعليه، سنحاول من خلال هذا المبحث تناول كل مصطلح على حدى بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: النوع الاجتماعي وتمكين المرأة:مدخل مفاهيمي

لقد ارتبط مصطلح "**الجندر**" منذ نشأته بحركات تحرير المرأة، ما جعله مصطلح خاص بالمرأة أكثر من الرجل، وهدفه الإناث أكثر من الذكور، وغايته القصوى تحقيق ما يسمونه بـ"النزعة الأنثوية" في مواجهة "المجتمع الذكوري" وهذا التنميط الاجتماعي الجديد، مرتبط بالعولمة الاجتماعية التي تريد إرساء قيم ومفاهيم اجتماعية جديدة في سياق عولمة المجتمعات البشرية"[3]

أولا: مفهوم النوع الاجتماعي وأدواره

[1] السيد حنفي عوض: مرجع سبق ذكره، ص 11

[2] خليل معن العمر : " **علم اجتماع الجندر**"، ط1 ، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2015. ص208

[3] رشيد لبيض: " **النوع الاجتماعي: مفهومه، نظرياته، وتمثلاته**"،الحوار المتمدن-العدد: 4205 - 2013/9/4-08:03
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376387 تاريخ التصفح: 15- 08- 2021/ 09.25

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1279- 1304

1 – مفهوم النوع الاجتماعي: في الآونة الأخيرة شاعت كلمة النوع الاجتماعي أو "**الجندر**". وكثر استخدامها مع تعدد معاني هذا الاستخدام. فهو يعتبر مفهوم حديث نسبيا، وترجمته في اللغة العربية تعني " **النّوع الاجتماعي**" ويصح ترجمته إلى " **الجنس الاجتماعي**". فهو في واقع الأمر البعد الاجتماعي للجنس البشري وذلك مقابل البعد البيولوجي له. هذا الأخير الذي جعل من تقسيم الأدوار المرتبطة بالمرأة والرجل غير متكافئة كونها تميّز بين الذكورة والأنوثة لصالح الصنف الأول [1] .إلا أنّه مع التطوّر العلمي والتكنولوجي أحدث قفزة نوعية خاصة على مستويات العمل الذي لم يعد يعتمد على القدرات البدنية التي تميّز الرجل عن المرأة، بل أصبح يعتمد أكثر على القدرات الإدراكية والذكاء والإبداع مما أدى إلى إعادة توزيع الأدوار بين الجنسين خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مفهوم النوع الاجتماعي "الجندر" يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية ولذلك يجب إشراك الجنسين فيها. وكل هذا في إطار "النوع الاجتماعي". **فهو من الناحية اللغوية** بدأ بالظهور كمصطلح لغوي يستخدم لتصنيف الأسماء والصفات والضمائر، أو يستخدم كفعل مبني على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات. وفي قوالب لغوية بحتة. وهو يعني في الإطار اللغوي القاموسي (**الجنس**) من حيث الذكورة والأنوثة [2]. ليشير من الناحية الاصطلاحية إلى تصوّر للأدوار والعلاقات الاجتماعية والقيم التي يحدد بها المجتمع لكل الجنسين والنابعة من الثقافة والدين والتقاليد والمعايير الاجتماعية والحاجات الاقتصادية. كما يعرّف على أنّه: " عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، تحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية " . فهو مصطلح يشير استعماله إلى وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية لا علاقة لها بالاختلافات العضوية(البيولوجية)

أما حسب **Antoinette Fougué** فيُقصد به أنّ: " مميزات الرجل والمرأة هي مميزات تتصل بعلاقتها الاجتماعية تحت تأثير عوامل اقتصادية وثقافية وإيديولوجية تحدد أدواره وأدوارها. وتضيف أنّه يجب إقحام المساواة بين الرجل والمرأة في كل السياسات العامة الحكومية منها وغير الحكومية"[3] . فمقاربة النوع الاجتماعي اعتمدتها الأمم المتحدة بشكل رسمي في سنة **1995** في **مؤتمر بكين** حول المرأة . وهي مقاربة عصرية حوّلت التعاطي مع قضية المرأة إلى خرق معرفي نتج عنه اعتبار المرأة نوعا اجتماعيا مختلفا عن الرجل، وتسعى إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من المساواة بين الجنسين بما يؤدي إلى تقليص الفوارق الجنسية القائمة بينهما. والتي تؤدي إلى وقف ميل الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الرجال دون النساء"[4]

[1] تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية، 2003، ص03.

[2] هشام عبد الله ، "**إدماج النّوع الاجتماعي في التنمية**"، ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمّان (الأردن)، 2004.

[3] محمود البتانوني،مرجع سبق ذكره، ،ص03

[4] المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، " **المرأة والأمن الإنساني**"، عمان، 2011، ص 84

في حين، وفي هذه الورقة البحثية فنقصد به تحقيق العدالة والإنصاف بين الرجل والمرأة من حيث الفرص وتخصيص الموارد والوصول إلى الخدمات والانتفاع من ثمار التنمية. بعيدا عن الصورة النمطية التي يتبنّاها ويفرضها النسق السوسيوثقافي بناءا على الفوارق الاجتماعية والثقافية للجنسيين.

2- أدوار النوع الاجتماعي: يمكن تحديد ادوار النوع الاجتماعي في :

أ- **الدور الإنجابي الأسري :** يُختزل فيه دور المرأة على إنجاب الأطفال وتربيتهم والقيام بالأعمال المنزلية، يقابله دور الرجل المتعلّق بعملية الإخصاب وأداء الواجبات المنزلية كإعالة أفراد أسرته. في حين يشترك الجنسان في إدارة شؤون الأسرة كل من زاويته.

ب- الدور الإنتاجي: أين نجد تماثلا لدور المرأة بدور الرجل الإنتاجي من خلال أدائها لأعمال تتحصل مقابلها على اجر نقدي أو نوعي.

ج- الدور المجتمعي: يتجسد فيه دور المرأة من خلال قيامها بأنشطة اجتماعي ترتبط بدورها الإنجابي كالتوعية الصحية أو البيئية، أو الاشتراك في عمل اجتماعي يمارس في أوقات فراغها. لنجد شمولية هذا الدور لعدة جوانب بالنسبة للرجل كخلق وتقوية العلاقات الاجتماعية وتقديم خدمات أساسية مرتبطة بالمجتمع النحلي الواسع.

د- **الدور السياسي:** كالانخراط في التنظيمات النسائية التي تعنى بقضايا المرأة وشؤونها، إلى جانب الممارسة السياسية كالتمثيل في المجالس المحلية والشعبية وكافة أشكال العمل السياسي بمختلف أنواعه.

ثانيا: مفهوم تمكين المرأة

التمكين في بعده الايجابي الإنساني يعني جعل الإنسان قادرا على المشاركة الفاعلة في صنع التنمية البشرية والاستفادة من نتائجها.هو محور التنمية وجوهرها وليس فقط أداتها. إلا أن المفهوم الأكثر عمقا للتمكين يرتبط بمفهوم القوة، وهو يؤثر على عاملين أساسيين هما: [1]

أ - إمكانية تغيير هيكل القوة، فإذا كان هيكل القوة غير قابل للتغيير و متجذرا في الأشخاص والمراكز، لا يمكن الحديث من البداية عن التمكين

[1] أيهم، "**التمكين الاقتصادي للمراة كمدخل للتمكين الاجتماعي**"، ندوة العلمية بتنظيم مرصد نساء سورية والنادي السرياني الأرثودكسي، حمص ،سوريا 2008/03/26،

ب- إمكانية توسيع نطاق القوة، بحيث لا تأتي زيادة قوة طرف على حساب طرف آخر، أي ألا تكون عملية صفرية

1 - مفهوم التمكين: يعتبر مفهوم التمكين من أبرز المفاهيم المستحدثة التي شهدت انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة. ترجع جذوره لعقد الستينيات إذ ارتبط بظهور الحركات الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد ومحاولاتها لتكريس بعض المفاهيم الجديدة التي تبنّتها العديد من الهيئات الدولية في تقارير الرسمية وسياساتها وبرامجها المعلقة بحق افرد في تقرير مصيره. فهو في بعد الإيجابي يعني جعل الإنسان قادرا على المشاركة الفاعلة في صنع التنمية البشرية والاستفادة من نتائجها. وهذا ما أكّده الباحث "**أحمد زايد**" حين عرّف التمكين على انه " عملية يصبح من خلالها قادرا على إدراك ذاته والشعور بالقوة والسيطرة على حياته الخاصة وقادرا على المشاركة في عملية التغيير [1]

2 - أبعاد التمكين : انطلاقا من مفهوم التمكين، يمكن القول أن عملية التمكين لا تتم إلا بالاستناد على ثلاثة أبعاد رئيسية:

أ- **الموارد :** تُقاس من حيث إمكانية الوصول إليها والسيطرة عليها مثل التعليم والعمل

ب-**الجدارة والاستحقاق :** أي أن يكون الفرد مسؤولا عن اتخاذ قراراته

ت-**العوائد :** وتتمثل في مجمل الانجازات والمكاسب المحققة والتي يمكن من خلالها قياس مدى نجاح العملية التمكينية

إلاّ أن ارتباط هذا المفهوم بمصطلح النوع الاجتماعي جعله محل معارضة في كثير من الأحيان فهو كثيرا ما اقترن بالمقاربات الجندرية المنادية بضرورة إشراك وإدماج المرأة في التوجهات التنموية الحديثة، نظرا لحرص الكثير من الهيئات الدولية والمحلية على النهوض بدور المرأة في المجتمع من خلال تمكينها حيث يُعرف تمكين المرأة بأنّه: " إحساسها بقيمتها و حقها في الوصول إلى الفرص والموارد وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه وقدرتها على التأثير على التغييرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر إنصافا على المستوى الوطني والعالمي".[2]

[1] عائشة بورغدة : " **المرأة الجزائرية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي** "، قسم علم الاجتماع – جامعة الجزائر2 ، ص 03

[2] شاوي رندة، رفاس الوليد: " **النظرية النسوية وفلسفة تبني النوع الاجتماعي في التنمية**"، مداخلة بالملتقى الوطني " المرأة، واقع الحماية وآفاق التمكين"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطف2، 08- 03-2017، ص 04

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2022 المجلد: 05 العدد: 01 ص- ص: 1279- 1304

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لتمكين المرأة

قبل التطرّق إلى ابرز الاتفاقيات الدولية التي نصت على ضرورة تمكين المرأة والنهوض بأدوارها في المجتمع. تجدر بنا الإشارة قبل ذلك إلى ابرز مؤشرات التمكين التي تستند عليها اغلب الاتفاقيات لتحديد درجات احتياجات التمكين للمرأة حسب كل مجتمع.

أولا: مؤشرات تمكين المرأة

بما أن تمكين المرأة هو عملية قائمة ومستمرة فهو يتدرّج وفق عدة مستويات ومستويات يصعب قياسه خلالها لذلك لابد من اللجوء إلى تحديد عدة مؤشرات لتسهيل عملية قياسه وتتمثل هذه المؤشرات وفق ما حددته برامج صندوق الأمم المتحدة فيما يلي: [4]

1- **المساهمة الاقتصادية** : مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل من دخول سوق العمل.

2- **الفرص المتاحة اقتصاديا** : نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.

3- **المشاركة في اتخاذ القرار** : الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، مدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته.

4- **التعليم** : نوعية التعليم ، الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علميا، نسبة التعليم للنساء،عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، معدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.

5- **الصحة** : العناية الصحية، تحديد وتنظيم النسل، العناية الطبية وخاصة النفسية ومن خلال التركيز على هذه المؤشرات يمكن معرفة وإدراك انعكاسات التمكين الاقتصادي على المرأة وكيفية تأثيره عليها حيث يمكنّها من :

أ- تنمية الشعور بالاستقلال الذاتي

ب- ينمي التمكين الاقتصادي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي

ت- يوسع من مجال حريتها الاجتماعية، والفكرية؛

ث- يساعدها على ترميم جزء كبير من التشوهات الاجتماعية التي انصبت وتنصب عليها

ج- يسمح لها بتنمية مهاراتها العلمية والمعرفية؛

ح- يسمح للمرأة بإعادة صياغة علاقاتها مع ذاتها أولا، فنظرة المرأة المنتجة أو المتعلمة، أو المالكة إلى ذاتها تختلف تماما عن نظرة المرأة العاطلة أو الجاهلة، أو معدومة الملكية. كما يسمح التمكين الاقتصادي بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية هو غالبا ما يفرض تصحيح مسار العلاقة التقليدية بين هؤلاء وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر احتراما، واعتبارا لها

ثانيا: الاتفاقيات الدولية لتمكين المرأة

سنحاول التطرق لأبرز واهم الاتفاقيات الدولية التي تظطلع بترقية حقوق المرأة .

1- اتفاقية رقم 89 لعام 1948 بشأن تشغيل النساء ليلا: أكدت هذه الاتفاقية على حق المرأة في عدم جواز تشغليها في أي سن كانت وذلك أثناء الليل في أي مؤسسة صناعية عامة أو خاصة، ويستثنى من ذلك المؤسسات التي لا تشغل فيها غير أفراد الأسرة الواحدة[1].

2- الاتفاقية رقم 100 لعام 1951 بشأن تساوي أجور العاملين والعاملات عند تكافؤ العمل: أكدت هذه الاتفاقية على أن تكفل الدولة تطبيق مبدأ تساوي الأجور بين العاملين و العاملات عند قيامهم بعمل متكافئ عن طريق :

أ – سن القوانين واللوائح التنفيذية

ب – خلق أي جهاز قانوني أو معترف به قانونيا لتحديد الأجر

ج – الاتفاقيات الجماعية بين أصحاب العمل والعمال

د – الجمع بين هذه الأساليب [2]

3- إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة عام 1967: جاء هذا الإعلان بجملة من الحقوق وهي حق المرأة في العمل وتلقي التدريب المهني والحرية في اختيار المهنة والحق في الحصول على مكافأة مساوية للرجل والتمتع بمعاملة متساوية داخل بيئة العمل .كما أكد هذا الإعلان بوجوب تمتع المرأة بإجازات مدفوعة الأجر والاستحقاقات التقاعدية والضمانات الاجتماعية ضد المرض أو البطالة أو الشيخوخة أو غير ذلك من أسباب العجز عن العمل [3].

4- اتفاقية رقم 138 لعام 1973 بشأن الحد الأدنى لسن العمل: حثت هذه الاتفاقية الدول على الالتزام بإتباع سياسة وطنية ترمي إلى القضاء فعليا على عمل الأطفال وإلى رفع الحد الأدنى لسن العمل بصورة

[1] مؤتمر العمل الدولي، 1991 ، اتفاقية العمل ليلا للنساء مراجعة لاتفاقية1948

[2] مؤتمر العمل الدولي، 1989 ، مراجعة بشأن اتفاقية المساواة بين العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، جنيف19

[3] مؤتمر العمل الدولي، 1967 ، اتفاقية 128 بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة، جنيف.

تدريجية إلى مستوى يتفق مع مستوى النمو البدني والذهني . كما أكدت على ضرورة تدخل الدولة بعدم السماح بتشغيل الأطفال قبل بلوغ سن 15 سنة على الأقل. [1]

5- العهد الدولي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1976: حث العهد الدولي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول الأطراف على وجوب تمتع الأفراد بشروط عمل عادلة ومرضية وخصوصا في مجال الأجور، حيث يكون هذا الأجر منصفا ومتساويا عند تكافؤ العمل دون تمييز بين الرجل والمرأة .ويمكن العاملة وأسرتها من العيش الكريم، وحق المساواة في فرص الترقية والاستراحة وعقلنة ساعات العمل والإجازات الدورية المدفوعة الأجر والمكافأة عن أيام العطل الرسمية. [2]

6- الاتفاقية العربية رقم 6 لعام 1976 بشأن المرأة العاملة: كرست هذه الاتفاقية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في كافة تشريعات العمل وقطاعاته ووجوب قيام الدولة بتقديم التسهيلات لإعادة تدريب المرأة بعد انقطاعها عن العمل .وقد منعت عمل المرأة في الأعمال الخطرة والشاقة أو الضارة بالصحة والأخلاق التي يحددها المشرع في كل دولة .ومراعاة للدور الانجابي للمرأة العاملة ألزمت هذه الاتفاقية على توفير الحضانة وحصول المرأة على كافة مستحقاتها المالية. [3]

7- **اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة 1979:** ألزمت هذه الاتفاقية الدول الأطراف بوجوب اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان المساواة والقضاء على التمييز في ميدان العمل وخصوصا حق التمتع بنفس فرص العمالة واختيار المهنة ونوع العمل والحق في التدريب المهني والحق في المساواة وفي تقييم نوعية العمل. [4]

8- اتفاقية رقم 156 لعام 1981 بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية: تطبق هذه الاتفاقية على العمال من الجنسين الذين لديهم مسؤوليات تتعلق بالأطفال الذين يعيلون عائلاته، عندما تحد هذه المسؤوليات من إمكانات الاستعداد من أجل مزاولة النشاط الاقتصادي أو الالتحاق به والمشاركة أو الترقي فيه .وألزمت الدولة على اتخاذ جميع التدابير التي تتفق مع الظروف والإمكانات الوطنية بغية إيجاد مساواة فعلية في الفرص والمعاملة بين العمال من الجنسين. [5]

[1] مؤتمر العمل الدولي، 1989 ، مراجعة الاتفاقية المتعلقة بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، جنيف19

[2] الأمم المتحدة، 1966 ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نافذ1976

[3] منظمة العمل العربية، 1976 ، الاتفاقية رقم (6) معدلة بشأن المرأة العاملة

[4] الأمم المتحدة، 1979 ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

[5] مؤتمر العمل الدولي، 1981 ، اتفاقية تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال بين الجنسين ذوي المسؤوليات العائلية، جنيف.

9- اتفاقية رقم 183 لعام 2000 بشأن حماية الأمومة : اعتبرت هذه الاتفاقية أكثر حماية للمرأة العاملة وحقها في الحصول على إجازة الوضع فضلا عن حثها في الحصول على إجازة إضافية في الحصول على إجازة إضافية في حالة الإصابة بمرض أو عجز. [1]

المبحث الثالث: قراءة في مجهودات الحركات النسوية لتمكين المرأة في التنمية

قبل الحديث عن آليات إدماج النوع الاجتماعي في التنمية وتبنّيه كمقاربة لتمكينها لا بد علينا من التعريج أولا لمفهوم التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية ومناهجها

تشير الدلالات اللغوية للتنمية الى الزيادة والوفرة والتكثير والنماء. أما اصطلاحا، فتعني التنمية تحقيق أحسن الظروف الإنسانية للفرد داخل المجتمع. ومن يتأمل دلالات مصطلح التنمية **(Développement)**، فهو مفهوم اقتصادي محض، قبل أن يكون مفهوما سياسيا أو اجتماعيا أو فكريا أو ثقافيا.[2]

تنطوي التنمية في أبلغ صورها على "إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي و التكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس و تقاليدهم و ميولهم"[3] . فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في الزمان والمكان تراهن على التغيير الإيجابي طبعا، إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تستهدف أبعادا مفتوحة على ما هو لوجيستيكي أو ما هو معنوي تقود ختاما نحو تغيير السياسات والممارسات والمواقف. لكن تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام ، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساس، وهذا ما يسير على دربه المتخصصون في التربية السكانية. إنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية ، إنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل يذهب الساسة مثلا وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية و السياسية ، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي[4]. و هذا الاختلاف الذي يبصم مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عمليه استدماج

---

[1] مؤتمر العمل الدولي، 1981 ، اتفاقية بشأن مراجعة اتفاقية حماية الأمومة، جنيف19

[2] جميل حمداوي: " **المقاربة الثقافية أساس التنمية الجيدة**"، ط1، الألوكة، 2015، ص 8

[3] البنك الدولي:"**إدماج النوع الاجتماعي في التنمية**"، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص25

[4] البنك الدولي: " **النوع لاجتماعي والتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا**"، دار الساقي، بيروت لبنان،2005. ص6

مفاهيمي تلح على أن التنمية هي كل متداخل و منسجم ، و أنه تكون ناجعة و فعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان و المجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و الثقافية والبيئية... ذلك أن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم التعريف المحتمل للتنمية، و لهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي.[1]

من هذا المنطلق يمكن أن نستنتج أن مفهوم التنمية هو الآخر من المفاهيم التي شهدت تطوّرا تزامن مع التغيّر الاجتماعي وما زامنه من ضرورة ضبط المصطلحات وتطويرها بما يتماشى واحتياجات كل حقبة ما يؤدي بنا إلى التفرقة بين مفهومين للتنمية بين ما هو المفهوم الكلاسيكي و المفهوم المعاصر كما يلي:

- **المفهوم الكلاسيكي للتنمية** : يركز على قيمة ما يتحصل عليه الفرد من سلع وخدمات اي نصيب كل فرد مما ينتجه.

- **المفهوم المعاصر للتنمية** : يركز على المورد البشري كمحور للعملية التنموية وبالتالي يستوجب ضرورة حشد جميع الطاقات البشرية دون تمييز بين النساء والرجال

من هذا المنطلق، وبناءا على المفهوم المعاصر للتنمية تم تقسيم مناهج وسياسات التنمية في علاقتها بالنوع الاجتماعي إلى منهجين أساسيين هما:

الشكل 1: يوضح أوجه المقارنة بين مناهج التنمية

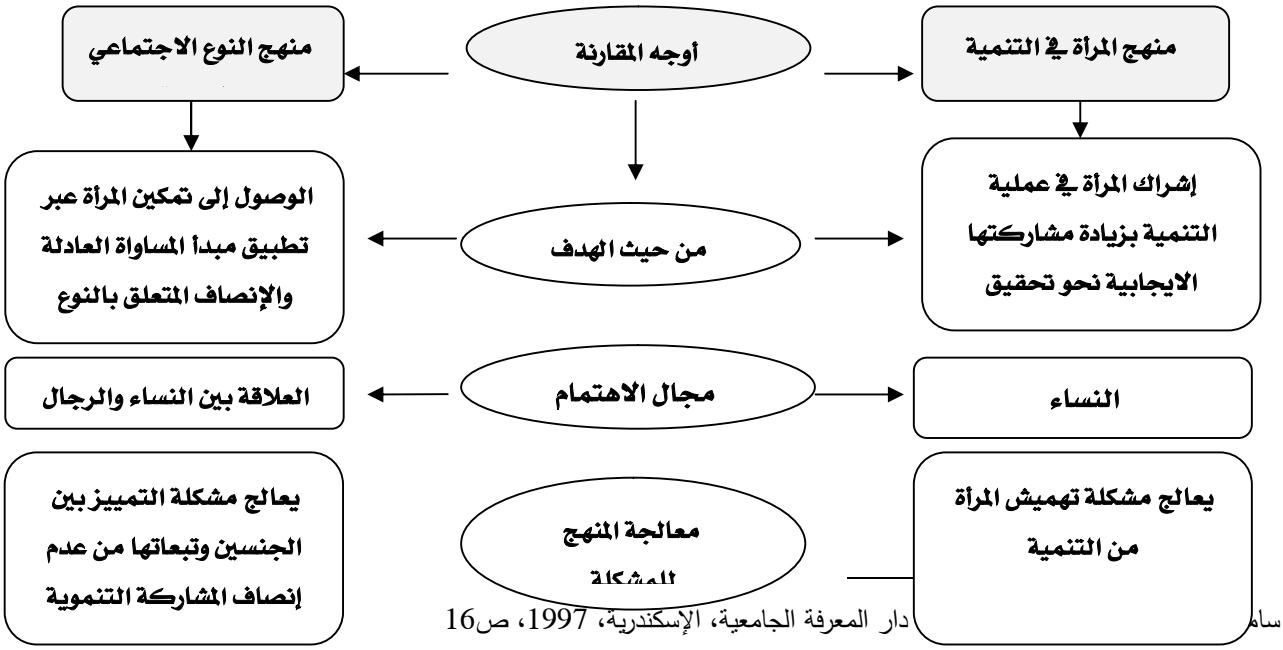

[1] سام دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص16

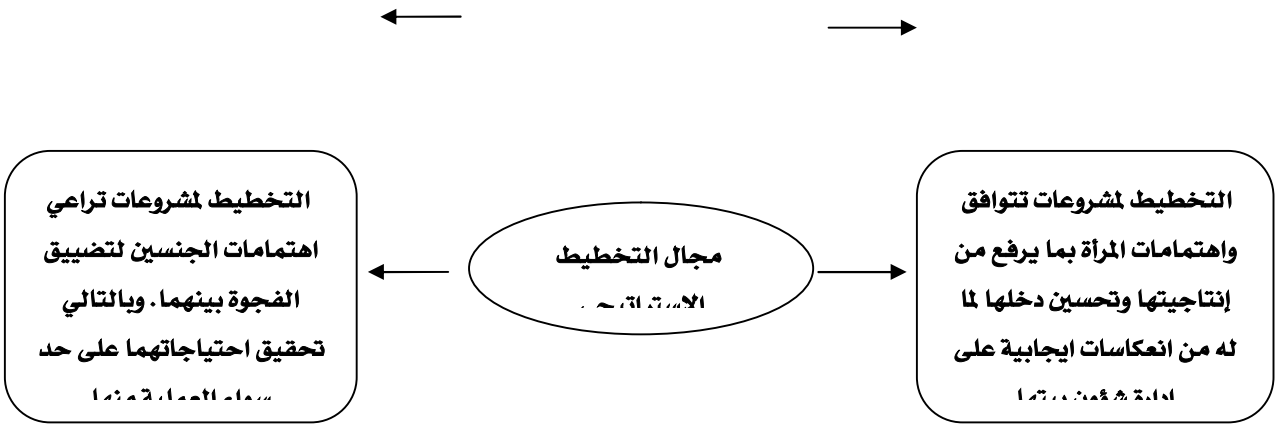

المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الثاني: موجات الحركات النسوية

إن تتبع السياق التاريخي لظهور المقاربات الجندرية في التنمية يؤكد على أنها جاءت كنتيجة لمجهودات الحركات النسوية والنضالات التي خاضتها منذ القرن التاسع عشر، مما ساهم في تراكم حقل معرفي لدراسات وكتابات فكرية وفلسفية حول وضع ومكانة وادوار المرأة في المجتمع.

ويمكن تتبع هذه المجهودات وتطورها من خلال الموجات التي مرت بها الحركات النسوية حيث تصنف إلى ثلاث موجات كما هو موضح في المخطط الآتي:

الشكل 2: مخطط توضيحي لموجات الحركة النسوية ومركزاتها

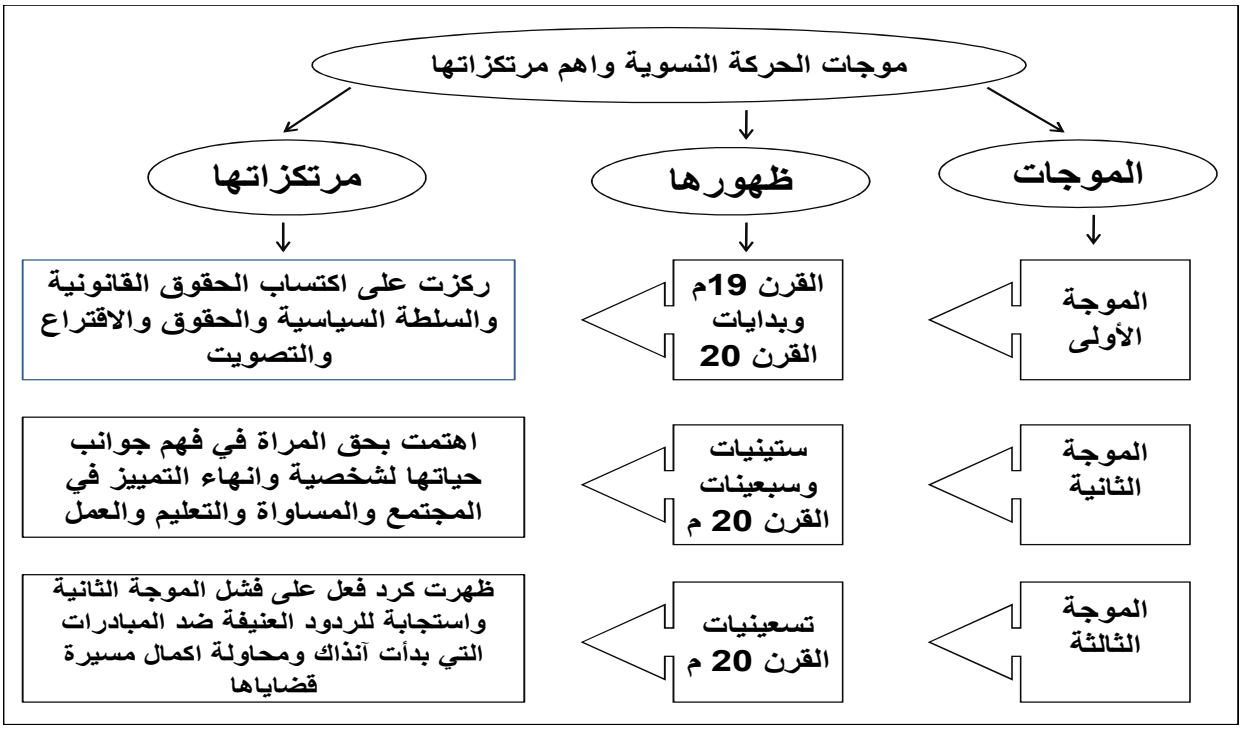

المصدر: حداد ناريمان،" الحركة النسوية العربية عبر شبكات التواصل الاجتماعي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD،تخصص اعلام والاتصال، جامعة بسكرة، 2018-2019، ص213

أولا: الموجة النسوية الأولى (تعبير المرأة عن نفسها) :

تسمى هذه الموجة بـ"**Equity Feminism**" لارتكازها على المطالبة بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. ظهرت ما بين أواخر القرن الـ19م وبدايات القرن الـ20م حيث بدأت رسميا في مؤتمر **سينكا فولز** عام **1848م** عند احتشاد ما يزيد عن 300 رجل وامرأة للمطالبة بالمساواة بين الجنسين من خلال تكريس الحقوق القانونية والمشاركة السياسية للمرأة خاصة في الانتخاب والاقتراع.

تعود إرهاصات هذه المرحلة إلى ظهور كتاب " **ماري ولستونكروفت** " بعنوان "**دفاعا عن حقوق المرأة**" الذي صدر **عام 1792** في **انجلترا**[1]. والتي أشارت فيه إلى أنّ " المرأة في المستقبل قد تصبح طبيبة وصاحبة أعمال تجارية أو قد تدرس السياسة، ثم تخطت هذه الإشارة، إذ قدمت مقترحا مثيرا يقول أن المرأة يجب إن

[1] يوسف بن بزة: "**انجازات الحركة النسوية العالمية من منظور النوع الاجتماعي**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الأول، جامعة باتنة، مارس2014 ، ص42

يكون لها من يمثلها بدلا من أن تكون محكومة على نحو تعسفي دون السماح لها بأية مشاركة مباشرة في مداولات الحكم"[1].

كما تزامن ظهورها والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي تمخضت عنها الثورة الفرنسية، إلى جانب اندلاع الحرب العالمية الأولى وخلو المعامل من الرجال وتجنيدهم في الحرب ليتم تعويضهم بالنساء في العمل. لتحقق الحركة النسوية كثيرا من أهدافها الاجتماعية والسياسية مع مطلع 1920 في اروبا خاصة الحق في المواطنة إذ أن النساء في اروبا لم يملكن حقوق المواطنة كحق التصويت إلا في سنة 1920، وفي بريطانيا سنة 1928 ، في فرنسا سنة 1944، في ايطاليا سنة 1945.[2]

ثانيا: الموجة النسوية الثانية (تمكين المرأة)

يطلق عليها "**Gender Feminism**" تشير تسميتها إلى " **نسوية الجندر**" أو " **نسوية النوع** " حيث بدأت هذه الحركة في عام 1960، شهدت وعيا نسويا راديكاليا حادا مقارنة بسابقتها، حيث انتقلت من مرحلة المطالبة بمساواتها بالرجل في الحقوق لتمتد إلى المطالبة بتحرير المرأة من القمع الجنسي والسياسي في سياق النهوض بقضايا المرأة.

تتلخص مطالب هذه الموجة – رغم الاختلافات التي تميز مختلف تياراتها– فيما صاغه مؤتمر" **راسكن**" بـ: "**أكسفورد**" في **فيفري 1970** باعتباره أول مؤتمر وطني تناول مسألة تحرير المرأة، والذي خرج بعدة توصيات تمركزت حول أربعة مطالب تتمثل في : المساواة في الأجور، المساواة في التعليم والفرص، إنشاء حضانات أطفال تعمل على مدار اليوم لتخفيف عبء الدور الأسري والعائلي للمرأة، وأخيرا المطالبة بالحرية في استخدام وسائل منع الحمل واللجوء إلى الإجهاض حسب الحاجة[3]، الأمر الذي جعلها محل اتهام بأنها شاذة وغريبة نوعا ما وأخذت منحنى مختلفا في إيديولوجياتها ومطالبها.

ابرز ما تميزت به هذه الحركة هو بداية نشر المفاهيم النسوية جماهيريا وبالتالي التأسيس لبروز حقل للدراسات النسائية في المؤسسات الأكاديمية والجامعات الأمريكية.[4] وبالتالي تزامنها مع الفترة التي تم خلالها

[1] يوسف بن بزة: نفس المرجع، ص 42

[2] عائشة بن النوي: " **النوع الاجتماعي والتنمية: مقاربة مفاهيمية**"، مجلة التكامل، المجلد04/العدد02، ديسمبر2020، ص 38

[3] منى بشلم: "**النسوية من الحركة الاجتماعية الة النقد النسوي ما بعد الكولونيالي**"، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المجلد:13/ العدد03، 04-11- 2021، ص 625

[4] **يوسف بن بزة: مرجع سبق ذكره ، ص43**

ترسيخ مفاهيم القرن الثامن عشر والتاسع عشر ودمجها ضمن الخطاب النسوي الغربي بشان القهر الواسع الانتشار الذي تعاني منه النساء المسلمات. [1]

ثالثا: الموجة النسوية الثالثة (مشاركة المرأة في الحياة العامة)

ظهرت عام 1990 كرد فعل للتيار المعارض للحركات النسوية، عملت على تطوير المفاهيم التي تمخضت عن الموجة الثانية بعد تركيزها على مفهوم المساواة بين المرأة والرجل بالتوازي مع إبراز الطبيعة المختلفة للجنسين. ليطالب في إطارها بمنح فرص متساوية للمرأة والرجل مع التأكيد على تفرد الطبيعة الأنثوية للمرأة مقارنة بذكورة الرجل مما أتاح المجال لمشاركة الجنسين في التنمية جنبا إلى جنب.

يمكن القول أن هذه الموجة تضمنت في طياتها فلسفة نقدية لما بعد الحداثة تحمل مختلف قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والمحافظة على البيئة وتحرير الشعوب، تميزت كذلك ببروز واضح لخبرات المرأة وإمكانياتها العلمية والمعرفية والثقافية وهي نهاية مرحلة يلخصها " **بيير بورديو**" في كتابه **1998" La domination masculine"** أن التغير الأكبر الذي حدث هو أن الهيمنة الذكورية لم تعد بالأمر البديهي المفروغ منه ولا شك أن ذلك راجع إلى العمل النقدي الكبير للحركة النسائية"[2]

المطلب الثاني: تقييم مجهودات الحركات النسوية في تمكين المرأة

إن الدارس للحركات النسوية ومن خلال الغوص بتمعّن في موجاتها سيقوده إلى التأكيد على أهمية المنعرجات التي مرت بها الحركات النسوية في رحلتها النضالية لمناهضة الظلم الاجتماعي وتمكين المرأة من حقها في ممارسة الحياة العامة. حيث بدأت بكونها مجرّد حركة نضالية لتصبح بعد ذلك نظرية اجتماعية ثقافية قائمة بذاته ولها منظّرات ومنظّرين بعد مسيرة عسيرة حققت خلالها الكثير من مطالبها بالموازاة مع مواجهة عديد التحديات التي عرقلت مسيرتها.

أولا : مكاسب الحركات النسوية

[1] عريف عبد الرزاق، ميدني شايب ذراع: " **الجندر، جدلية العلاقة بين المراة والرجل في ظل تحولات الاسرة الجزائرية– مطرقة الاحتواء ام سندان الاستعباد**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول " الاتصال وجودة الحياة في الاسرة"، جامعة ورقلة، يومي9–10 افريل 2013، ص 08

[2] عائشة بن النوي: مرجع سبق ذكره، ص 39

لقد كان للحركات النسوية الكثير من الفضل في تغيير عديد المواقف والقوانين المتعلقة بالمرأة والنهوض بشؤونها. تأتي في مقدمتها تمهيد الطريق لتأسيس فكري نسوي ودراسات نسوية للبحث في قضايا المرأة ساهمت في:

1- مراجعة القوانين الخاصة بالمرأة والنهوض بأوضاعها لمحاربة الفقر خاصة في مجالي التعليم والصحة بعد تقليص المسافة بين الجنسين في البيت والمجتمع.

2- تمكين المرأة من مواطن صنع القرار والمشاركة فيه من خلال المشاركة الواسعة من قبل النساء في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية على المستوى الكلي والجزئي.

3- فرض اعتراف المجتمع الدولي بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بعد إقراره بالعنف الممارس ضد المرأة.

4- تعديل قوانين الأحوال الشخصية بإنصافها أكثر للمرأة بعد أن كانت تحمل في طياتها الكثير من الظلم والاستبداد لها ما منحها الثقة للخوض في مجالات السلطة والاقتصاد والسياسة.

5- حصول النساء على حق تحديد النسل والإجهاض والحرية الجنسية.

6- التشكيك في شكل الأسرة التقليدية وطرح أنماط جديدة للأسرة

7- تمكين النساء من الاستقلال الاقتصادي بعد رفع موانع العمل عن المرأة. [1]

8- تمكنت من بلورة رؤية عامة حول الآليات المجتمعية التي تكرس اضطهاد المرأة وتنتج اللامساواة بين الجنسين. [2]

أولا: التحديات التي واجهتها الحركات النسوية

على الرغم من المكاسب والانجازات التي حققتها الحركات النسوية في تمكين المرأة، إلا أن هذا لا يعني أنها لم تواجه أي تحديات شكلت عقبات أمام ازدهار مكاسبها والمضي قدما في مساعيها نحو تمكين المرأة. لعل أبرزها كان:

[1] نرجس رودكر: " **فيمينيزم(الحركة النسوية)**"، ترجمة هبة ظافر، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2019، ص 338

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص117

1- غياب البعد الديمقراطي في العلاقات التنظيمية داخل الجمعيات والاتحادات النسائية وفيما بينها، يعتبر من ابرز العوامل المتسببة في تشتتها وانغلاقها على الذات والعزلة عن جماهير النساء. إذ كيف يمكن للحركات النسوية أن تكون أداة للتغير الاجتماعي والتحول الديمقراطي ما لم تمارس الديمقراطية بين صفوفها من منطلق أن فاقد الشيء لا يعطيه.[1]

2- فشلها في أن تكون حركة للتغيير المجتمعي بين أوساط الجمهور عبر التأثير في عقلياته وتغيير ثقافته السائدة بما يخدم مصالح المرأة.

3- انفصال استراتيجياتها التمكينية ومكتسباتها القانونية عن مشروع الإصلاح المجتمعي ممّا شكل خط دفاع اجتماعي لمقاومة التغيير وبالتالي تراجع تحقيق مكاسبها وأهدافها المسطرة.

4- عدم قدرتها على الانغماس في الأوساط الاجتماعية التي تنتمي إليها واستغلال مختلف إمكانياتها لنشر المبادئ والقيم التي تتبناها في منطلقاتها الفكرية كنشر قيم المساواة وتعميق الوعي بحقوق المرأة.

5- تميل الأطر العملية المقترحة من طرف الحركات النسوية إلى معاملة الرجال والنساء وكأنهم يشكلون مجموعات يمكن تحديدها بالاستناد إلى عامل الجنس وحده وبالتالي الترويج لفكرة الصراع والتنافس بين المصالح المختلفة للنساء والرجال، مما ينعكس سلبا على نسيج العلاقات الاجتماعية بين الجنسين ذات العلاقة برفاهتهم .

6- التركيز الحركات النسوية على النساء قد يخفي أشكالا أخرى من الأبعاد والاختلافات ضمن فئة "المرأة" كما تنشط النساء أيضا في علاقات قائمة على الهيمنة والحرمان ولسن بالضرورة مستعدات لمشاطرة السلطة أو النفوذ أكثر من الرجال .[2]

7- تكريس الازدواجية الدستورية والقانونية التي تفصل بين حقوق المرأة في المجال العام وحقوقها في المجال الخاص، إلى جانب الازدواجية في التشريعات المدنية والنصوص الدينية مما ينعكس على استقرارها الأمر الذي يحد قدرتها على المشاركة في الحياة العامة.

[1] المرجع نفسه، ص 118

[2] بحري دلال:**النظرية النسوية في التنمية**"، مجلة الفكر، العدد11، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، د.س، ص 79.

8- سيادة الازدواجية الثقافية حيال رؤية ادوار المرأة وضعف الوعي بقضايا النوع الاجتماعي في المجال الاجتماعي من ابرز العقبات التي واجهت الحركات النسوية لما لها من اثر على ترسيخ التوزيع التقليدي للعمل على أساس النوع ضمنيا.[1] فحتى وان اجتهدت الحركات النسوية في تمكين المرأة من العمل المأجور خارج المنزل إلا أنها بقيت المعني الوحيد بالأعمال المنزلية مما يزيد يضاعف من أعبائها.

9- ظهور فراغ في الشخصية وحصول أزمة هوية لدى النساء وبالتالي خلق " أزمة الأسرة " .[2]

الخاتمة:

ساهمت الحركات النسوية إلى حد بعيد في إحداث تغيير اجتماعي وثقافي وقيمي داخل المجتمعات لصالح العنصر النسوي بالدرجة الأولى ثم المجتمع ككل. فالمتطلّع لمنطلقات الفكر النسوي يلاحظ أن النسويات –كما يبدو من طرحهن– يشتركن في هدف ظاهري هو تحرير المرأة وتحسين وضعها, فيما تتعدى أهداف تلك الحركات مجرد إعطاء ومنح المرأة فرصا متساوية مع الرجل، في المكانة والوظائف إلى تغيير هيكل المجتمع بأسره. وعلى الرغم من المكتسبات التي حققتها المرأة من تمكينها إلا أنها دفعت مقابلها ضريبة باهضة. إذ أن مشاركتها للرجل في العمل وإقحامها في كافة الميادين لم يؤد إلى رفاه المرأة أو المجتمع فحسب، بل زاد أعباء المرأة، فبالإضافة لأعبائها الأساسية المنزلية والأسرية التي لا يمكنها تجاهلها، زادت الأعباء عليها، وأصبحت المرأة مطالبة بالخروج للمنزل للعمل، وتوفير لقمة العيش ما زاد من معاناتها. وبناءا عليه، يمكن القول أنّه لتمكين المرأة بعد تعميم منظور النوع الاجتماعي واعتماده كمقاربة تنموية لا بد من :

- الضبط المفاهيمي لمختلف المصطلحات التنموية مثل: النوع الاجتماعي، التمكين، المشاركة، وغيرها من المصطلحات ذات صلة بالتنمية كونها زئبقية المفهوم ما خلق إشكالية استيعابها وبالتالية صعوبة توظيفها واستغلالها في صياغة مختلف الاستراتيجيات التنموية.

- ضرورة تطوير مناهج أكثر ملائمة للبحث في قضايا المرأة ومشاركتها التنموية بما يتوافق والمفاهيم المستحدثة في التنمية حتى تأتي ثمارها على أكمل وجه.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 117

[2] نرجس رودكر، مرجع سبق ذكره، ص 337

- محاولة استيعاب الظروف المحيطة بالمرأة وما يمكنه أن يؤثر على مساهمتها الفعالة في المجتمع المحلي، مما يسمح بصياغة شروط عملية أكثر ملاءمة لممارسة كافة أدوارها.
- الحرص على التأكد من تمكن وصول النساء إلى استخدام وسائل التعبير المناسب كي تعبر عن حاجاتهن واهتماماتهن وقلقهن وأخذها بعين الاعتبار في صياغة الاستراتيجيات التنموية .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

- مؤتمر العمل الدولي، 1967 ، اتفاقية 128 بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة، جنيف.
- الأمم المتحدة، 1966 ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نافذ1976
- منظمة العمل العربية، 1976 ، الاتفاقية رقم (6) معدلة بشأن المرأة العاملة
- الأمم المتحدة، 1979 ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- مؤتمر العمل الدولي، 1981 ، اتفاقية بشأن مراجعة اتفاقية حماية الأمومة، جنيف 19
- مؤتمر العمل الدولي، 1981 ، اتفاقية تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال بين الجنسين ذوي
- المسؤوليات العائلية، جنيف.
- مؤتمر العمل الدولي 1989 ، مراجعة الاتفاقية المتعلقة بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، جنيف19
- مؤتمر العمل الدولي، 1989 ، مراجعة بشأن اتفاقية المساواة بين العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، جنيف19

ثانيا: الكتب

- أحمد جمعة ،" القضاء على كافة أشكال العنف و التمييز ضد المرأة "، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014،
- آما بيل، وباولا برامبيلا : " الجندر والمشاركة" ، معهد دراسات التنمية،فلسطين، 2001.
- البنك الدولي: " إدماج النوع الاجتماعي في التنمية"، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 2005.
- البنك الدولي: " النوع لاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، دار الساقي، بيروت لبنان،2005.
- السيد حنفي عوض: " الحركات الرادكالية النسائية وتحديات سوق العمل "، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة ، " المرأة والأمن الإنساني"، عمان، 2011،

- جميل حمداوي: " المقاربة الثقافية أساس التنمية الجيدة"، ط1، الألوكة، 2015.
- خليل معن العمر : " علم اجتماع الجندر"، ط1 ، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2015. ص208
- هشام عبد الله :" إدماج النّوع الاجتماعي في التنمية"، ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمّان (الأردن)، 2004
- محمود البتانوني،أمين مرعى: "مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به"محاضرات لطلبة علم الاقتصاد، جامعة عين شمس، د.س.
- نرجس رودكر: " فيمينيزم(الحركة النسوية)"، ترجمة هبة ظافر، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2019.
- سامية محمد فهمي: "المرأة في التنمية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997،
- علياء شكري وآخرون : "علم إجتماع المرأة"، مكتب زهراء الشرق، القاهرة،.
- فاطمة بكدي ، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، الأردن،.2016
- حداد ناريمان،" الحركة النسوية العربية عبر شبكات التواصل الاجتماعي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD،تخصص اعلام والاتصال، جامعة بسكرة، 2018-2019،

ثالثا: المقالات

- بحري دلال: ّ النظرية النسوية في التنمية"، مجلة الفكر، العدد الحادي عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
- منى بشلم: "النسوية من الحركة الاجتماعية الة النقد النسوي ما بعد الكولونيالي"، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المجلد:13/ العدد03، 04-11-2021
- رانيا كمال: " اتجاهات فكرية في النظرية النسوية"، الحوار المتمدن، العدد 6506، 4-3-2020
- عائشة بن النوي: " النوع الاجتماعي والتنمية: مقاربة مفاهيمية"، مجلة التكامل، المجلد04/العدد02، ديسمبر 2020.
- عائشة بورغدة : " المرأة الجزائرية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي "، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد4، العدد1، جامعة الجزائر2، 01-05-2016،
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،" الحركات النسائية في العالم العربي"، الأمم المتحدة، نيويورك،2005

- يوسف بن بزة: "انجازات الحركة النسوية العالمية من منظور النوع الاجتماعي"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الاول، جامعة باتنة، مارس2014

رابعا: أشغال الملتقيات

- المكتب الإقليمي للدول العربية: " نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005

- شاوي رندة، رفاس الوليد: " النظرية النسوية وفلسفة تبني النوع الاجتماعي في التنمية"، مداخلة بالملتقى الوطني " المرأة، واقع الحماية وآفاق التمكين"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطف2، 08-03-2017.

- أيهم، "التمكين الاقتصادي للمراة كمدخل للتمكين الاجتماعي"، ندوة العلمية بتنظيم مرصد نساء سورية والنادي السرياني الأرثودكسي، ،حمص ،سوريا 2008/03/26

- عريف عبد الرزاق، ميدني شايب ذراع: " الجندر، جدلية العلاقة بين المراة والرجل في ظل تحولات الاسرة الجزائرية- مطرقة الاحتواء ام سندان الاستعباد"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول " الاتصال وجودة الحياة في الاسرة"، جامعة ورقلة، يومي9-10 افريل 2013،

خامسا: المواقع الإلكترونية

- علي شبيطة، "مفهوم الحركات الاجتماعية"، مقرر دراسي في إطار التكوين البيداغوجي والتقني للأساتذة الجدد، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=1268 يوم 15-08-2021 /19:20

- رشيد لبيض: " النوع الاجتماعي: مفهومه، نظرياته، وتمثلاته"،الحوار المتمدن-العدد: 4205 - 4/9/2013-08:03 https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376387 تاريخ التصفح: 15-08- 2021/ 09.25

- دورية الكترونية : " الحركة النسوية ما بين المكاسب والتحديات"، https://www.feedo.net/Society/SocialInfluences/ManAndSociety/FeministMovement.htm تاريخ الزيارة : 0612-2021، على الساعة : 05.45